



عبد النبي الشعلة abdunabi.alshoala@albiladpress.com

وقفه

النظام الإيراني والفرص الضائعة

العقوبات والتوترات والاضطرابات التجارية. وهذه الأرقام لا تختصر حياة الإيرانيين ولا تلغي ما يملكه بلدهم من إمكانات، لكنها تكشف عن اتساع الفجوة بين الفرص التي كانت مواتية وما تم تحقيقه.

كما أن تعافي الاقتصاد لا يبدأ بمجرد رفع العقوبات، وإن كان تخفيفها يفتح أبوابًا مهمة، فهو يحتاج أيضًا إلى إصلاح مؤسسي، وشفافية، وبيئة تستقطب الاستثمار، وتضمن أن تصل ثمار النمو إلى المواطنين. وفي بلد يملك هذا الموقع والسوق والموارد، تبدو كلفة الفرص الضائعة أكبر من أن تُحتزل في رقم نمو سنوي.

ليس المقصود أن إيران كان يمكنها أن تنسخ التجربة الصينية حرفيًا، أو أن المقارنة بينهما تخلو من الفوارق. المقصود أن الدول لا تُقاس بثرواتها وحدها، بل بالطريقة التي توظف بها تلك الثروات، وبقدرتها على تحويل السياسة إلى خدمة للمجتمع. ولو اختارت طهران حسن الجوار، ووقف التدخل في شؤون الآخرين، وتوجيه الموارد إلى التعليم والصحة والعمل والإنتاج، لكان بوسعها أن تكون شريكًا محوريًا في نهضة المنطقة، لا مصدرًا دائمًا للتوتر والقلق.

إن إيران ليست محكومة بمسارها الراهن إلى الأبد، فالمنطقة لا تحتاج إلى مزيد من الاستقطاب، بل إلى فكر ونظام جديد يحقق لإيران الاستقرار الذي تزدهر فيه مصالح شعبها، وتحترم سيادة جيرانها، وتشارك في بناء منظومة تعاون إقليمي. وقد تبدلت أحوال أمم حين راجعت خياراتها وجعلت التنمية أولوية. ويبقى السؤال: متى تتحول طاقات إيران من أدوات النفوذ والصراع إلى جسور للتنمية والسلام؟

لافت مع نجاح الثورة في إيران، لم تتحلَّ عن حكم الحزب الشيوعي، لكنها غيرت أدوات إدارة الاقتصاد، ووسَّعت مساحة السوق والاستثمار والتجارة، واستفادت من رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الأجنبية، وأقامت مناطق اقتصادية خاصة. وتدرجيًا، تحولت هذه السياسات إلى مصانع وفرص عمل وصادرات، وإلى نمو واسع في التعليم والبنية التحتية. ويقدر البنك الدولي أن الصين نجحت في انتشار قِابة 800 مليون شخص من الفقر المدقع خلال العقود الأربعة التي تلت بدء الإصلاحات، فيما بلغ ناتجها المحلي الإجمالي نحو 18.7 تريليون دولار بالعام 2024، فأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بحسب الناتج الاسمي.

ولم يكن ذلك ثمرة قرار منفرد أو وصفة سحرية، فقد استند إلى سوق عالمية مواتية، واستثمارات ضخمة، وسياسات تغيرت بمرور الوقت، كما صاحبت النمو تحديات تتعلق بالتفاوت والديون والحقوق. لكن الدرس الأوضح هو أن القيادة الصينية جعلت تحسين مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج أولوية عملية، وسمحت بقدر كبير من المرونة الاقتصادية، بدل أن تجعل تصدير عقيدة سياسية أو إدارة صراع إقليمي غايتها الأولى.

أما إيران، فقد امتلكت بدورها مقومات الانطلاق: موارد الطاقة، والسكان المتعلمين، والموقع الذي يصل آسيا بأوروبا والخليج، وأسواقًا قريبة تحتاج إلى الغذاء والصناعة والسياحة، إلا أن هذه المقومات لم تتحول إطلاقًا إلى تنمية مستدامة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش الاقتصاد الإيراني بنحو 2.7 في المئة في السنة المالية 2025/2026، مع استمرار التضخم المرتفع وتراجع الدخول الحقيقية، في ظل آثار

السياسات الإقليمية والتوتر المستمر جعلًا كلفة العزلة والعقوبات أشد، وضيَّقًا على الشعب الإيراني فرص الاستفادة من موارده.

ولا تقتضي الإشارة إلى بعض منجزات عهد الشاه تجاهل طبيعته السلطوية أو المظالم التي ارتبطت به، ففي عهده اتسعت الفجوات الاجتماعية، واعتمد النظام على أجهزة أمنية قمعية، وضاق المجال أمام المعارضة. ومع ذلك، فإن الإنصاف يقتضي بالاعتراف بما شهدته إيران آنذاك من برامج تحديث، وفي مقدمتها "الثورة البيضاء" التي أطلقها الشاه بالعام 1963، وتضمنت إصلاحًا زراعيًا، وتوسيعًا لحقوق المرأة السياسية، ومبادرات لمحو الأمية والرعاية الصحية، إلى جانب تحديث البنية التحتية وتشجيع التصنيع. كما استفادت الدولة من عائدات النفط في تمويل مشاريع كبرى، وتوصلت بالعام 1973 إلى اتفاق جديد مع شركات النفط منح شركة النفط الوطنية الإيرانية دورًا وسيطرة أوسع في قطاع الإنتاج والتسويق.

لم تكن تلك التجربة بلا اختلالات، ولم تكن منجزاتها كافية لمعالجة التفاوت أو الاستبداد، لكنها كانت قاعدة كان يمكن البناء عليها وتطويرها ضمن نظام أكثر انفتاحًا وعدالة ومشاركة، غير أن النظام الجديد لم يتعامل مع الدولة بوصفها مشروعًا ينبغي تحديثه وتوسيع فرص مواطنيه، بل بقي أسير خطاب ثوري عابر للحدود. وهنا تبرز المقارنة مع الصين، لا باعتبار أن البلدين متماثلان في التاريخ أو الظروف، بل لأنهما يقدمان مثالين على أثر الخيارات السياسية والاقتصادية في مصير الإمكانات.

عندما بدأت الصين إصلاحاتها وانفتاحها الاقتصادي أواخر السبعينيات، في تزامن

كان في وسع إيران، بما تملكه من موقع جغرافي وثروات طبيعية وطاقات بشرية، أن تصبح إحدى أهم قاطرات التنمية في منطقتنا، وأن تؤدي دورًا يشبه ما أدته الصين في آسيا: دولة تركز على بناء الاقتصاد، وتستثمر في الإنسان، وتفتتح على العالم، وتحول إمكاناتها إلى فرص عمل وإنتاج وازدهار. لكن هذا الاحتمال يظل رهيقًا باختيار سياسي مختلف، اختيار يقَدِّم منطق الدولة ومصالح الشعب على منطق الثورة وتوسيع النفوذ.

فإيران بلد واسع ومتعدد التضاريس، يضم الجبال والأنهار والسهول والسواحل والمعالم التاريخية والتراثية والدينية، ويملك موارد نفطية وغازية ومعديّة، وقاعدة سكانية كبيرة. وكان يمكن لهذه العناصر أن تجعله مقصدًا سياحيًا بارزًا، ومصدرًا مهمًا للغذاء والصناعة، وشريكًا اقتصاديًا لدول الخليج والعالم. غير أن استثمار هذه المقومات يحتاج إلى استقرار، وتعاون إقليمي، وبنية تحتية حديثة، وإدارة كفؤة للموارد، ولا سيما المياه التي باتت تحدّيًا حقيقيًا لإيران نفسها.

منذ قيام الجمهورية الإسلامية بالعام 1979، اختار النظام مسارًا آخر، فقد جعل "تصدير الثورة" مبدأً ناظمًا لسياسته الخارجية، وتدخل في شؤون جيرانه، ورعى جماعات مسلحة مرتبطة به في عدد من دول المنطقة، لتصبح أدوات نفوذ تتجاوز حدود الدولة الوطنية، وبذلك تحولت طاقات كبيرة في إيران من التنمية والتكامل إلى إدارة الخصومات والصراعات، وتراجعت فرص بناء الثقة وحسن الجوار. ولا يعني ذلك أن كل صعوبات إيران الاقتصادية سببها خيارها السياسي وحده، فالعقوبات والضغط الخارجي أسهمت في تعقيد المشهد، لكن



الدفع بمسارات العلاقات الثنائية نحو مجالات أرحب... وزير "المالية":

توسيع آفاق الشراكة الاقتصادية بين البحرين وتايلند



المجالات المالية والاقتصادية، بما يفتح آفاقًا أوسع للشراكة بينهما، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، وتبادل وجهات النظر بشأن المستجدات والتطورات الاقتصادية.

المنامة - وزارة المالية والاقتصاد الوطني

أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، عمق العلاقات الثنائية التي تربط بين مملكة البحرين ومملكة تايلند الصديقة، وما تشهده من تطور مستمر في مختلف المجالات، لافتًا إلى الحرص المشترك على مواصلة الدفع بمسارات العلاقات البحرينية التايلندية وتعزيز أواصر التعاون وتوسيع آفاق الشراكة بما يصب في تحقيق التطلعات المشتركة للبلدين الصديقين.

جاء ذلك لدى لقاء وزير المالية والاقتصاد الوطني، نائب رئيس الوزراء وزير المالية بمملكة تايلند الصديقة إكبنيتي نييتيثانبراباس، بحضور خالد حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، وذلك في إطار مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، المنعقدة في العاصمة التايلندية بانكوك، إذ أشار وزير المالية والاقتصاد الوطني إلى أهمية مواصلة التنسيق وتبادل الخبرات في المجالات المالية والاقتصادية، بما يسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي المستدام.

وجرى خلال اللقاء، استعراض أوجه العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين ومملكة تايلند، وبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في

www.albiladpress.com

أخبارنا
بالموقع الإلكتروني

إنجاز 87 % من
البنية التحتية
لمشروع الأراضي
الزراعية في بورى

ملتقى المرأة الريفية "2" يدعو
إلى تمكين النساء اقتصاديا
وتوثيق عطاءهن التاريخي

الشايحي يعيب بالإعلاميين
التصدي للذباب الإلكتروني
والداعين للفتنة

"الصداقة للمكفوفين" تنظم مسيرة
"المشي مع الكفيف"

البلاد | حسن عبدالرسول | تصوير: خليل إبراهيم